The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

معوقات تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية

د. عصام حسني الأطرش
كلية القانون - جامعة الاستقلال (فلسطين)
esam_al_atrash@yahoo.com

مستخلص البحث:
هدفت هذه الدراسة التعرف على معوقات تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية، وذلك من خلال التعرف على المعوقات الرسمية وغير الرسمية، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، يعتبر إنشاء مؤسسات عقابية وإصلاحية وفق معايير الإصلاح والتأهيل وتكلفة النزيل من أكثر المعوقات المادية.يعتبر ضعف الكفاءات البشرية المتخصصة في الإصلاح والتأهيل وحصرها على الجانب العسكري دون المدني من أكثر المعوقات البشرية، كما يعتبر عدم مواكبة التشريعات الوطنية الخاصة بالإصلاح والتأهيل مع المعايير الدولية من أكثر المعوقات التشريعية، كما يعتبر عدم تقبل النزلاء وتكيفهم من قبل المجتمع ووصمهم على أنهم مجرمون من أكثر المعوقات المجتمعية، كما يعتبر ضعف الدعم العائلي والأسري للنزلاء أصناء فترة العقوبة وبعد الإفراج من أكثر المعوقات الأسرية، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات للتغلب على تلك المعوقات سواء في المجال المادي أو البشري أو المجتمعي أو العائلي.

الكلمات المفتاحية: معوقات، البرامج الإصلاحية، البرامج التأهيلية، المؤسسات العقابية.

مقدمة:

هناك أسباب واقعية وجيهة لاتباع استراتيجيات إعادة التأهيل، حيث لديها القدرة على الحدّ من ظاهرة العودة إلى الجريمة، حيث أوجدت العديد من الدراسات أدلة على وجود صلة بين الحرمان الاجتماعي والاقتصادي من ناحية، والجريمة من ناحية أخرى، حيث تم التأكيد على ضرورة إحداث تأثير إيجابي على الظروف الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، وتهيْمن على حياة من يقعون في فخها([1])، وبالتالي تبرز الحاجة إلى التخفيف من مشاكل الجناة من أجل معالجة سلوكهم السيء، وجوهر ذلك أنّه على الدولة واجبًا أخلاقيًا للقيام بأعمال تأهيلية مع الجناة، حيث يرى (دويال وغوث) أنّ لكلّ شخص الحقّ في الحد الأدنى من الإشباع، ويشكك في حق الدولة في معاقبة أولئك الذين لم يتم تلبية احتياجاتهم الأساسية([2])، كما يدعي (كارلين) أنّ حقّ الدولة في العقوبة يعتمد على التزامها التعاقدي بمعالجة المشكلات الاجتماعية التي تسبب خرق القانون([3])، كما يقترح (راينور) أنه بالإضافة إلى العقوبات، يستحق الجناة المساعدة للتغلب على المساوئ التي تحدّ بشكل غير عادل من قدرتهم على الحيلولة دون ارتكابهم للجريمة([4]).

وتشترك كل هذه الحجج بأنها تدرك أنّ على كلّ من المواطن والدولة واجبات، وأنّ المواطنين أكثر عرضة للامتثال للقانون، إذا كان مطلبهم ذلك شرعيًا، حيث تكتسب الدول هذه الشرعية من خلال الأداء المناسب لالتزاماتها تجاه المواطنين، بما في ذلك الحفاظ على ظروف حياة مناسبة،

بحيث يصبح توقع السلوك الملتزم بالقانون معقولًا وعادلًا، وعليه فإن إعادة التأهيل هي ما تدين به الدولة للجاني المحروم، مقابل امتثال الجاني في المستقبل([5]).

وقد تميّز القرن العشرون بظهور نموذج إعادة التأهيل، الذي يركّز على الرعاية الاجتماعية والمعالجة النفسية للسجناء على أساس النظريات الاجتماعية والنفسية للسلوك، حيث تمّ تعزيزه من خلال الاعتقاد الراسخ بأن الدّولة يمكن، وينبغي لها، أن تتدخّل لتحسين حياة المواطنين، والإيمان بقدرة المهنيّين على إحداث التغيير، حيث اتّسم منتصف القرن العشرين بنموذج للممارسة العقابية يعزز التشخيص ومعاملة الجناة([6]).ووجب علينا هنا أن نعرّف العود إلى الجريمة، لأنّه المقياس الذي نستطيع من خلاله تحديد مدى نجاعة البرامج الإصلاحية والتأهيلية، وعليه فقد عرّف علماء الإجرام العودة إلى الجريمة على أنه تكرار ارتكاب الجرائم، وهو تعريف أكثر شمولا اذ أنّه لايقتصر على الجرائم التي ثبتت بحكم قضائي أو من حُكم عليه أو نفّذت عليه العقوبة أكثر من مرة، بل إنّهم يؤكّدون على حالة الإصرار لدى الشخص في ارتكاب الجرائم، سواء ثبتت بحكم قضائي أم لم تثبت، لذلك فإنّهم يعرّفون الشخص العائد بأنه (الشخص الذي سبق الحكم عليه، وإرتكب بعد ذلك جريمة أخرى ، سواء ثبتت هذه الجريمة رسميًا أم لا)([7])، أما من الناحية القانونية فإنّ التشريعات الجنائية لم تتوصل إلى تعريف شامل محدّد لظاهرة العودة، ولذلك فإنّه يتم الرجوع إلى الفقه والقضاء، اذ يمكن من خلالهما استخلاص أبرز السمات المميزة للعودة، فيذهب الفقه في تعريف العودة إلى أنّه (حالة خاصة للجاني الذي سبق الحكم عليه بحكم باتّ في جريمة، وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى وفقًا للشروط المحدّدة في القانون)([8]).

ويذهب علماء الإجرام إلى أنّ الوقت الملائم لبدء العمليات الإصلاحية يجب أنْ يكون منذ توقيع الجزاء عن الجريمة الأولى، اذ يجب أن يوضع الجاني تحت رقابة صحية ونفسية واجتماعية؛ لمجرد ارتكابه هذه الجريمة، لاسيما اذا كانت الجريمة على درجة عالية من الخطورة أو ارتبطت بها ظروف معيّنة أو ظهرت لدى الجاني ميول اجرامية خطيرة ([9]).

أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية النظرية في قلة الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى الموضوع، فمعظم الدراسات السابقة ركزت على اليات تطبيق البرامج الإصلاحية والتأهيلية دون الإشارة إلى المعوقات التي يمكن أن تحول دون تنفيذ تلك البرامج، وبالتالي ستساهم هذه الدراسة في إغناء الأدب النظري حول المعوقات التي تواجه تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية، مما يشكل قاعدة بيانات يستطيع أن يستند إليها الباحثون الاخرون في تطوير دراسات مستقبلية حول البرامج الإصلاحية والتأهيلية، أما من الناحية العملية فتساهم هذه الدراسة في مساعدة أصحاب الاختصاص وخصوصا إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في جهاز الشرطة الفلسطينية للتعرف على المعوقات التي تواجههم في تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية مما يساعدم في التنسيق مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة للتغلب على تلك المعوقات.

مشكلة البحث

إنّ الهدف الرئيسي للبرامج الإصلاحية والتأهيلية هو الحدّ من ظاهرة العودة إلى الجريمة من خلال علاج وإصلاح وتأهيل وتدريب المجرمين وفق الأساليب والطرق العلمية الحديثى؛ من أجل الحصول على استجابة مقبولة اجتماعيًا وقانونيًا وجعلهم قادرين على التّكيّف في المجتمع بعد أطلاق سراحهم، وبالتالي يتضح أنّ مقياس تحديد نجاعة البرامج الإصلاحية والتأهيلية هو نسبة العودة إلى الجريمة، فكلما ارتفعت نسبة العودة إلى الجريمة كان هنالك فشل في البرامج الإصلاحية والتأهيلية، والعكس من ذلك صحيح أيضًا، كما نؤكد أن واجب الدولة في إصلاح وتأهيل النزلاء نابع في بعض الأحيان من عجز الدولة عن تأمين الاحتياجات الأساسية للأفراد التي تحول دون ارتكابهم الجريمة، إلا أن هذا الهدف يصطدم بالعديد من المعوقات التي تحول دون نجاح تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية أو على الأقل لا تكون قادرة على تنفيذ تلك البرامج بالشكل الأمثل والذي يحقق نجاعة عالية، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس : ما معوقات تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية؟

اسئلة البحث

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

– ما هي المعوقات الرسمية لتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية؟

– ما هي المعوقات غير الرسمية لتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية؟

أهداف البحث

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على المعوقات الرسمية لتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية.

– تحديد المعوقات غير الرسمية لتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية.

منهجية البحث

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على المعوقات التي تواجه تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية، وذلك من خلال تحليل كل الاراء الفقهية والتجارب العملية التي أشارت إلى تلك المعوقات.

خطة البحث

المطلب الأول: المعوقات الرسمية

الفرع الأول: معوقات إدارية

الفرع الثاني: معوقات تشريعية

المطلب الثاني: المعقوات غير الرسمية

الفرع الأول: معوقات مجتمعية
الفرع الثاني: معوقات أسرية

المطلب الأول

المعوقات الرسمية

ترتبط المعوقات الرسمية لتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدور الذي يكون للمؤسسات الحكومية دور فيه، ويمكنها التغلب عليها دون شراكة أو تنسيق مع أي جهة أخرى، كالمعوقات الإدارية والتي ترتبط بالجانب البشري والمالي والتي يمكن للحكومة أن تتغلب عليها، بالإضافة إلى المعوقات التشريعية التي يمكن للحكومة التغلب عليها.

الفرع الأول: المعوّقات الإدارية

ترتبط المعوقات الإدارية لتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية اتجاهين، معوقات تتعلق بالجانب المادي، ومعوقات ترتبط بالجانب البشري.

أولا: معوقات مادية: تواجه المؤسسة العقابية والإصلاحية مجموعة من المعوقات المادية التي تمنع نجاح العقوبة السالبة للحرية في تحقيق أهدافها، سواء تعلق الأمر بإنشاء مباني المؤسسات الإصلاحية وفق معايير علمية حديثة تتناسب مع الأهداف الإصلاحية والتأهيلية، أو صيانة وتعديل هيكلية المؤسسات العقابية والإصلاحية القائمة لتتناسب مع هذه الأهداف التي تحتاج إلى منشأة بمواصفات خاصة، هذه الأمور تكلف الدولة أموالًا طائلة، هذا إذا كانت لتقييد حرية المحكوم عليه ومنع هروبهم فقط أما إذا أريد إضافة الإصلاح والتأهيل بإعادة الاندماج الاجتماعي كمواطنين صالحين، فإن ذلك يكلف الدولة أموالًا قد تعجز عنها الكثير من الدول أمام تزايد المودَعين بالمؤسسات الإصلاحية، وبالتالي فإن معظم المؤسسات العقابية الإصلاحية تشكو من عوائق عديدة تحول دون القيام بمهامها على أحسن وجه في تحقيق الإصلاح والتأهيل، ومن أبرزها إلى جانب ما قيل سلفا هزالة الاعتمادات المالية المرصودة من قبل الجهات المعنية، فالميزانية المخصصة غير كافية بكل المقاييس لتطبيق البرامج الإصلاحية والتأهيلية ([10]). كما أن وضع المجرمين في المؤسسات العقابية والإصلاحية يستلزم نفقة كبيرة من خزينة الدولة مما يكبد الدولة نفقات كبيرة ولا سيما أن عدد السجناء في ازدياد مستمر مما يسبب إرهاق لميزانية الدولة، وكما أنها أيضاً تعمل على تعطيل الإنتاج من خلال حرمان الاقتصاد من إنتاج وطاقات المحكوم عليهم وبهذا تحرم الدولة من قوة إنتاجية فضلاً عن النفقات التي تنفقها على السجين ([11]). ففي الأردن مثلا تبلغ تكلفة النزيل الواحد شهرياً في مراكز الإصلاح والتأهيل 800 دينار شهرياً، تضمن الكلف المباشرة المتمثلة (الطعام والشراب، الملابس، الرعاية الصحية، والتعليمية، وسائل الترفيه، التدفئة، الكهرباء، الأثاث، برامج مهنية تشغيلية، وبرامج ثقافية متعددة)، أما على صعيد الكلف المالية غير المباشرة 'فتشمل (الحراسة، النقل، موارد بشرية من المرتبات، مساعدات من صندوق المعونة الوطنية لعائلات بعض النزلاء، إضافة الى أعمال المحاكم المتعلقة بالنزلاء) ([12])، كما تشمل التكلفة البرامج التي تقدمها الادارة لتقويم سلوك النزلاء لمنع تكرار الجريمة، تشمل البرامج الثقافية وتتمثل في محاضرات، ندوات، التدريب على أعمال الرسم والموسيقى، عدا عن وجود مدرسة في كل مركز اصلاح، مهمتها تقديم خدمات تعليمية تبدأ من مرحلة محو الأمية، ثم التعليم الاساسي ولغاية التوجيهي بمختلف فروعه، وتحت إشراف وزارة التربية والتعليم، والتي تقدم رواتب شهرية للنزلاء الذي يعملون في مهنة

التدريس، إضافة الى دورات في علم الحاسوب يقدمها أيضاً نزلاء، مشيراً إلى أن جميع الموظفين من النزلاء خاضعون للضمان الاجتماعي.

ثانيا: معوقات بشرية: يعتبر الكادر البشري في المؤسسات الإصلاحية من الأمور الهامة في إصلاح وتأهيل النزلاء، وذلك من حيث الكمّ والنوع، فمن حيث الكمّ يجب أن يكون عدد العاملين في المؤسسات الإصلاحية كافيًا، وذلك لتعدد المهام الموكلة إليهم، ما بين الأعمال الإدارية وأعمال الحراسة، والفنيين والمتخصصين في البرامج الإصلاحية والتأهيلية، أما من حيث النوع فهي بحاجة إلى فنيين ومتخصّصين في البرامج الإصلاحية والتأهيلية، كأخصائيين في الشؤون الطبية (أطباء، صيادلة) وأخصائيين في شؤون التعليم، وأخصائيين في الشؤون الدينية، وأخصائيين نفسيين، وأخصائيين اجتماعيين، فالأصل في الفنيين أن يكونوا موظفين في المؤسسة الإصلاحية، ولكن يجوز الاستعانة بمتطوعين، أو العاملين بعمل جزئي، ولكن يفضل أن يكونوا متفرغين في المؤسسات الإصلاحية حتى يستطيعوا المساهمة في تطبيق البرامج الإصلاحية والتأهيلية للنزلاء، ويمكن لنا أن نحدّد سبب ضعف الكادر البشري في المؤسسات الإصلاحية من حيث الكم إلى ارتباطها بالمعوّقات المادية وعدم وجود مخصصات واعتمادات مالية لتعيين عاملين في المؤسسات الإصلاحية، أما من حيث النوع فإن ذلك يعزى إلى آلية التعيين في المؤسسات الإصلاحية والتي تشترط فيهم أن يكونوا من العاملين في الشرطة، ولا يجوز للمدنيين العمل في المؤسسات الإصلاحية، وبالتالي فإن بعض التخصصات لا تتوافر في جهاز الشرطة كالاطباء والصيادلة والاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وعلى فرض وجد أولئك لا يتم تفريغهم في المؤسسات الإصلاحية لخلل في التنظيم الإداري لجهاز الشرطة.

كما أن هنالك مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم اختيار العاملين في المؤسسات الإصلاحية، بالإضافة إلى معايير واجب اتباعها قبل الخدمة كالتدريب.

1-اختيار الموظفين في المؤسسات الإصلاحية بعناية، ويتم تحديد ذلك على أساس النزاهة والإنسانية والكفاءة المهنية والأهلية الشخصية للعمل ([13]).

2- التفرغ للعمل: يتعين على العاملين في المؤسسات الإصلاحية التفرغ للعمل فيها، فلا يجمعون معها عمل آخر، وذلك لأهمية العمل في المؤسسات الإصلاحية وتنوع وتشعب الالتزامات المفروضة على العاملين في المؤسسات الإصلاحية مما يؤدي إلى استغراق كل وقته، وتتضح أهمية هذا المبدأ بالنسبة للوظائف الإدارية العليا كوظيفة مدير المؤسسة أو نوابه، ولذلك يرد على هذه القاعدة الاستثناءات، فقد تستعين المؤسسات الإصلاحية بمتطوعين للخدمة الاجتماعية أو النفسية، وهم يقدمون خدماتهم لبعض الوقت، وقد يضطرها النقص في الفنيين إلى القبول بخدمات أشخاص يباشرون عملاً اخر كطبيب الأسنان أو الطبيب العام أو فني في حرفة معينة ([14])، وقد نص على هذا المبدأ قواعد نيلسون مانديلا في المادة (3/74) عندما نصت (... يعين موظفو السجون على أساس العمل طوال ساعات العمل المعتادة، بوصفهم موظفي سجن محترفين ....)

3-الصفة المدنية: تطورت صفة العاملين في المؤسسات الإصلاحية، ففي النظم التقليدية كانت لهم الصفة العسكرية، فكانوا يختارون من رجال الجيش أو الشرطة، ويخضعون للنظم العسكرية خضوعاً تاماً، وتبعاً لذلك فقد كان من الجائز النقل بين الوظائف العسكرية والوظائف العقابية، وكان المبرر لإسباغ الصفة العسكرية عليهم أنه قد نظر إلى وظائفهم على أنها منع المحكوم عليهم من الهرب وفرض النظام عليهم بأساليب الإكراه والإجبار، وبديهي أن يكون العسكريون

أقدر من غيرهم على أداء هذه الوظيفة في جانبيها، ولكن النظرة إلى العاملين في المؤسسات الإصلاحية تغيرت، فقد أصبحت النظرة إليها أنها وظيفة فنية تتطلب تخصصاً، وهي بالإضافة إلى ذلك وظيفة تهذيب تقتضي عقلية خاصة وفهماً معيناً لنفسية المحكوم عليهم، وبديهي أن لا وجود ارتباط ضروري بين الإعداد العسكري لرجل الجيش أو الشرطة وبين ما تقتضيه الوظيفة العقابية من إعداد، ومن ناحية ثانية ثبت أن قيام رجال الشرطة بالوظيفة العقابية يحول دون قيام علاقات من الثقة والتعاون بينهم وبين المحكوم عليهم، حيث النظرة المعتادة لرجل الشرطة إلى المحكوم عليه أنه مجرم تنبغي مطاردته، كما أن نظرة المحكوم عليه إلى رجل الشرطة أنه عدو يريد التنكيل به، ومن المؤكد أن قيام علاقات الثقة والتعاون في المؤسسات الإصلاحية شرط لنجاح المعاملة الإصلاحية، لذلك يتجه الرأي على وجوب إبعاد العاملين في المؤسسات الإصلاحية عن الصفة العسكرية، والأمر واضح بالنسبة للفنيين ولكن ينبغي تقريره كذلك بالنسبة للإداريين ومن بينهم مدير المؤسسة الإصلاحية والحراس ([15]).

ويبنى على هذا المبدأ وجوب إعداد العاملين في المؤسسات الإصلاحية لعملهم ثم تقرير تخصصهم فيه، ولكن هذا المبدأ لا يحول دون أن يعين للعمل في المؤسسة الإصلاحية رجل شرطة أو رجل جيش، وإنما يشترط لذلك ثبوت كفاءته له، ثم إعداده له وتخصصه فيه ونزع الصفة العسكرية عنه، ولا يحول هذا المبدأ كذلك دون إخضاع الحراس لنظام وظيفي تتدرج فيه التبعية وإلزامهم بارتداء ملابس خاصة والترخيص لهم بحمل السلاح واستعماله في حالات معينة ([16])، وقد أكد على هذا المبدأ قواعد نيلسون مانديلا في المادة (3/74) عندما نصت على أنه (.....ويعتبرون موظفين مدنيين يضمن لهم من ثم أمن العمل دون أن يكون مرهوناً إلا بحسن السلوك والكفاءة واللياقة البدنية....)

الفرع الثاني

المعوقات التشريعية

يجب أن تواكب التشريعات والقوانين المتعلقة بإصلاح وتأهيل النزلاء، المستجدات والآليات الحديثة في التعامل مع النزلاء، فإذا نظرنا مثلا إلى قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني نجده يعود إلى العام 1998، ، وأن أحدث الآليات الدولية للمعاملة العقابية والإصلاحية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية تعود إلى العام 2015 بما يسمى (قواعد نيلسون مانديلا)، وبالتالي يجب أن تواكب التشريعات الوطنية تلك المعايير الدولية لحداثتها في هذا المجال، وذلك من خلال إجراء تعديلات على التشريعات الوطنية تضمن مواءمتها للمعايير الدولية، ويتوافق مع الحالة والخصوصية الوطنية. من جهة أخرى تحول التشريعات دون تحقيق أهداف البرامج الإصلاحية والتأهيلية كونها لم تصدر بناء على حوار مجتمعي يشمل كافة الفئات ذات العلاقة في الإصلاح والتأهيل، وخصوصًا قانونيين واخصائيين نفسيين واخصائيين اجتماعيين ومتخصصين في علم الإجرام، ولكن ما يلاحظ من تلك التشريعات أنها اقتصرت على فئة واحدة وهي القانونيين والعاملين في جهاز الشرطة. وفي الحالة الفلسطينية فإن غياب المجلس التشريعي يعتبر من أكثر المعوقات التشريعية التي تحول دون تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية كونها هي الجهة الأقدر على إصدار تشريعات وفق المراحل الطبيعية لولادة القوانين، التي يكون فيها قد اكتمل القانون من كافة الجوانب والنواحي وأخذ حقه في النقاش

والحوار، أما القرارات بقانون التي تصدر في ظل عياب المجلس التشريعي فإننا نعتبره ولادة قيسرية للقانون لا يكون فيها القانون قد اكتمل أو بحالة مالحالة التي يولد فيها طبيعيا.

المطلب الثاني

المعوقات غير الرسمية

ترتبط المعوقات غير الرسمية في تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في المجتمع والأسرة، ولا يكون للدولة أو المؤسسات الحكومية أي دور في ذلك، فهنالك معوقات ترتبط بالبناء المجتمعي، بالإضافة إلى معوقات ترتبط ببناء الأسرة.

أولا: المعوّقات المجتمعية: وفقًا للنظرية البنائية الوظيفية فإن إصلاح وتأهيل النزلاء هي عملية تكاملية، لا يمكن أن نحمّلها للمؤسسات الرسمية دون المؤسسات المجتمعية، فيجب أن يكون هنالك تكامل بين الأدوار، والدور المجتمعي هام جدًا في إصلاح وتأهيل النزلاء، ولعل أبسط تلك الأدوار هي تقبّل النزلاء ومساعدتهم على التكيّف في المجتمع، إلا أن المجتمع ومن خلال تطبيقنا لنظرية الوصم سيكون في بعض الأحيان عائقًا أمام إعادة الدمج الاجتماعي للنزلاء، حيث يرى الفقهاء أن الوصم الرسمي والمجتمعي للنزلاء قد يؤدي إلى ظهور شكل من (الموت المدني والاجتماعي) ([17]). ومن أجل حماية المجتمع والحفاظ عليه وعلى استقراره، يفشل المجتمع في دعم أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى الدعم بسبب سلوكهم السابق، وعلى الرغم من أنهم ظاهريًا يظلّون أعضاءً في المجتمع، إلا أنهم سيحتاجون الدعم والتوجيه من قبل المجتمع عند الانتقال إلى مرحلة جديدة في حياتهم، وهي الإفراج عنهم، والتي تتطلب إعادة دمجهم في المجتمع، مع مراعاة الاعتبارات التالية: العقوبة المناسبة للجاني، والضرر من الجريمة، وأهمية إعادة التأهيل ([18]).

ثانيا: المعوّقات الأسرية: أن دعم الروابط الاجتماعية والعائلية للجناة هو مفتاح إعادة الدمج الاجتماعي الناجح، كما أنّ "الروابط الاجتماعية والعائلية هي في صميم إصلاح وتأهيل الجناة، حيث توصل (ديتشفيلد) بأن السّجناء الذين ليس لديهم دعم عائلي نشط أثناء سجنهم هم أكثر عرضة للإساءة بمقدار يتراوح بين مرتين وست مرات في السنة الأولى بعد إطلاق سراحهم من أولئك الذين يظهرون أو يتلقون دعما أسريا نشطا ([19])، من الضروري الاعتراف في البداية بأنه ليس لجميع العائلات تأثير إيجابي في حياة السّجناء، فقد ينخرطون هم أنفسهم في نشاط إجرامي أو يكونون سبب الجريمة الأولية وفي مثل هذه الحالات من غير المرجح أن يروجوا للحدّ من إعادة ارتكاب الجريمة، كما أنّ البحث في الروابط بين العلاقات الأسرية المستقرة وانخفاض معدل العودة إلى الإجرام يميل إلى التركيز على الرجال المسجونين وعلاقاتهم مع أسرهم ([20]).

ربما تكون الطريقة الأكثر وضوحًا التي يمكن من خلالها للعلاقات الأسرية أو الصداقات المساعدة في عملية إعادة الدمج الاجتماعي للسجناء هي توفير الدعم العملي والمالي في فترة ما بعد الإفراج مباشرة، بما في ذلك المساعدة في العثور على عمل وسكن، ويقال إنّها تقلّل من مخاطر إعادة الإجرام بنسبة تتراوح بين الثلث والنصف، حيث تتنوع الأسباب المحتملة لهذا التأثير. وقد يوفّر توظيف السّجناء الاستقرارَ المالي، أو يشغل وقتهم بشكل بنّاء، بحيث يكون لديهم وقت أقل لممارسة الأنشطة المنحرفة، كما يمكن أن يحسّن إحساسهم بقيمة الذات؛ من خلال منحهم مهارات جديدة وهوية شرعية، ولكنه قد يوفر أيضًا فرصة لتكوين علاقات أو صداقات جديدة مع الأفراد الذين لا يشاركون في نشاط إجرامي. ومع ذلك ، فمن المعروف جيدًا أن السّجن

يمكن أن يلحق أضرارًا جسيمة بآفاق التوظيف ([21]) ، فوصمة العار الرسمية من خلال السجل الجنائي الذي يعني أنه سيتم رفض العديد من السّجناء السابقين تلقائيًا من قبل أرباب العمل المحتملين، وبالتالي في ظل هذه الظروف، يمكن لأفراد الأسرة، ولا سيما أفراد الأسرة الأصلية، أن يكون لهم دور فعال في مساعدة السّجناء السابقين في العثور على وظيفة، وكعائلات لديهم شبكات أوسع تخترق الدوائر الاجتماعية الأخرى التي قد لا يكون الفرد قادرًا على الوصول إليها ([22])، حيث كان السّجناء الذين تم ترتيب أماكن إقامتهم عند إطلاق سراحهم أكثر عرضة بأربع مرات للحصول على مكان مخصص للتعليم والتدريب المهني، وبالنسبة للكثيرين، غالبًا ما تكون العائلات هي المصدر الوحيد للسكن عند إطلاق سراحهم، ولو مؤقتًا ([23]).

لا ينبغي أيضًا التغاضي عن قيمة الدعم المعنوي والعاطفي الذي تقدمه العائلات والأصدقاء في تأمين نتائج إيجابية بعد الإفراج، فقد يساعدون السّجناء على معالجة سلوكهم المخالف من خلال تقديم التوجيه والمشورة لدعم إعادة اندماجهم في المجتمع، وتشجيع الشعور بالمسؤولية أو إقناعهم بقبول المساعدة من مصادر أخرى، مثل ضباط المراقبة أو وكالات العلاج من تعاطي المخدرات، حيث قد تشجعهم العائلات على تجنب الظروف التي من المحتمل أن تؤدي إلى إعادة الإجرام، أو ثنيهم عن الاتصال بمعارف معيّنين من المحتمل أن يشركوهم في أنشطة منحرفة ([24]). وقد توصّلت إحدى الدراسات الاستقصائية حول إعادة الدمج الاجتماعي إلى أن هؤلاء السّجناء الذين تلقوا زيارة واحدة على الأقل أثناء حبسهم كانوا أكثر عرضة بثلاث مرات تقريبًا لترتيب أماكن الإقامة عند إطلاق سراحهم، وكان احتمال حصولهم على مكان مخصص للتعليم والتدريب المهني أكثر بمرتين، وهو ما قد يذهب إلى حدّ ما طريقة لشرح هذه العلاقة، كما كان تواتر الزيارات مهمًا أيضًا لأن 40% من أولئك الذين يتلقون زيارات مرة واحدة على الأقل في الشهر حصلوا على مكان مخصص للتعليم والتدريب المهني مقارنة بـ 27%من أولئك الذين يتلقون زيارات أقل كثيرًا، إن استخدام الزيارات "كإجراء بديل" لدعم الأسرة يستبعد أي اعتبار لأشكال أخرى من الاتصال العائلي، مثل الرسائل والمكالمات الهاتفية التي قد تكون بنفس الأهمية، لا سيما عندما يكون السّجناء على بعد مسافة منهم، منطقة المنزل، ومع ذلك، يبدو أن الجهود المبذولة لتحسين إعادة الدمج الاجتماعي يمكن تسهيلها من خلال مزيد من الاهتمام بالطرق التي يمكن للشركاء والأسر من خلالها المشاركة بشكل أكثر فعالية في هذه العملية ([25]).

وخلاصة ذلك أنّ للأسرة دورًا هامّاً في إصلاح وتأهيل النزلاء قبل الإفراج عنهم، وبعد ذلك، من خلال ما تقدمه من دعم مادي كتوفير فرص العمل والمسكن لهم، ودعم معنوي وعاطفي من خلال تشجيعهم وتقديم التوجيه والإرشاد لهم، وتشجيعهم على تجنب الظروف التي من المحتمل أن تؤدي إلى إعادة الإجرام، أو ثنيهم عن الاتصال بمعارف معيّنين من المحتمل أن يشركوهم في أنشطة منحرفة، وبالتالي فإن عدم قيام الأسرة بهذه الواجبات سيكون عائقًا هامًا أمام إصلاح وتأهيل النزلاء.

الخاتمة

أولا: النتائج

1. يعتبر إنشاء مؤسسات عقابية وإصلاحية وفق معايير الإصلاح والتأهيل وتكلفة النزيل من أكثر المعوقات المادية.
2. يعتبر ضعف الكفاءات البشرية المتخصصة في الإصلاح والتأهيل وحصرها على الجانب العسكري دون المادي من أكثر المعوقات البشرية.
3. عدم مواكبة التشريعات الوطنية الخاصة بالإصلاح والتأهيل مع المعايير الدولية من أكثر المعوقات التشريعية.
4. يعتبر عدم تقبل النزلاء وتكيفهم من قبل المجتمع ووصمهم على أنهم مجرمون من أكثر المعوقات المجتمعية.
5. يعتبر ضعف الدعم العائلي والأسري للنزلاء أصناء فترة العقوبة وبعد الإفراج من أكثر المعوقات الأسرية.

ثانيا: التوصيات:

1. تخصيص الاعتمادات المالية للمؤسسات الإصلاحية حتى تكون قادرة على تطبيق البرامج الإصلاحية والتأهيلية، وإنشاء مباني المؤسسات الإصلاحية وفق المعايير التي تضمن إصلاحهم وتأهيلهم.
2. تنسيق جهاز الشرطة الفلسطينية مع مؤسسات المجتمع المدني لتوفير دعم مادي للمؤسسات العقابية والإصلاحية.
3. حسن اختيار العاملين في المؤسسات العقابية الإصلاحية، وذلك وفق معايير الكفاءة والاختصاص ذات العلاقة بالإصلاح والتأهيل، ويفضل أن يكونوا مدنيين.
4. تدريب العاملين في المؤسسات الإصلاحية بشكل مستمر على أحدث المعايير وأساليب المعاملة الإصلاحية للنزلاء.
5. الدعم المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية، اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا من خلال تعزيز برامج الرعاية اللاحقة.
6. الدعم الأسري لنزلاء المؤسسات الإصلاحية القائم على دعم الأسرة للنزيل قبل الإفراج عنه، وبعد الإفراج عنه، وذلك ماديًا ومعنويًا، وتسهيل الزيارات والاتصال بينهم من قبل إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية.
7. إجراء تعديلات تشريعية على القوانين ذات العلاقة بالإصلاح والتأهيل بعد حوار مجتمعي يضم متخصصين في مجال الإصلاح والتأهيل، وذلك لمواكبة التطورات في هذا المجال.
8. الإشراف الدائم والرقابة من قبل الهيئات الحقوقية الرسمية وغير الرسمية على إدارات المؤسسات الإصلاحية للتأكد من سلامة تطبيقها للبرامج الإصلاحية والتأهيلية.

الهوامش:

[1] Drakeford، M. & M. Vanstone (1996) Beyond Offending Behaviour. Aldershot: Arena, p34
[2] Doyal، L. & I. Gough (1991) A Theory of Human Needs. Basingstoke: Macmillan,p56
[3] Carlen، P. (1994) 'Crime، Inequality and Sentencing'، in A. Duff & D. Garland (eds) A Reader on Punishment. Oxford: Oxford University Press, p122
[4] Raynor، P. (1997) 'Some Observations on Rehabilitation and Justice'، The Howard Journal 36 (3): 248–62
[5] Sami، L، (2005) Rehabilitation: Headline or footnote in the new penal policy?، The Journal of Community and Criminal Justice، vol 52(2):pp 119-135, p131
[6] Hollin CR and Bilby C (2007) Addressing offending behaviour: 'What works' and beyond. In: Jewkes Y (ed.) Handbook on Prisons. Devon: Willan.
[7] علي الخلف، سلطان الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، 2008، ص34
[8] أسماء عبدالله التويجري، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص22
[9] فاروق عبد السلام، العود إلى الجريمة من منظور اجتماعي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1988، ص21
[10] احمد عوض بلال، علم العقاب، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1984، ص184
[11] طارق سليم، المدخل في علم العقاب الحديث، المدخل في علم العقاب الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، ص252-253
[12] تقرير صادر عن إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن سنة 2020
[13] المادة 1/74 من قواعد نيلسون مانديلا
[14] محمود نجيب حسني، علم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص272
[15] محمود نجيب حسني، علم العقاب، مرجع سابق، ص273
[16] يمكن الاستعانة بشركات الأمن الخاصة، ويفضل أن يكون هنالك شركات أمن خاصة متخصصة في حماية أمن الأفراد والمنشأت الإصلاحية.
[17] **Earle R (2016) Convict Criminology: Inside and Out. Bristol: Policy Press، p23.**
[18] **Andrew H (2018)، Mind the gap: Sentencing، rehabilitation and civic purgatory، Probation Journal، Vol. 65(3) 285–301، p286**
[19] **Mills، A. and H. Codd (2008) 'Prisoners' Families and Offender Management: Mobilizing Social Capital'، Probation Journal 55(1): 9–24، p10.**
[20] **Visher، C.A. and J. Travis (2003) 'Transitions from Prison to Community: Understanding Individual Pathways'، Annual Review of Sociology 29: 89–113، p99**
[21] **H.M. Inspectorates of Prisons and Probation (HMIPP) (2001) Through the Prison Gate: A Joint Thematic Review by HM Inspectorates of Prisons and Probation. London: Home Office، p34**

[22] Farrall، S. (2002) Rethinking What Works with Offenders: Probation، Social Context and Desistance from Crime. Cullompton: Willan Publishing، p72
[23] Paylor، I. and D. Smith (1994) 'Who are Prisoners' Families?'، Journal of Social Welfare and Family Law 2: 131–44، p45
[24] Mills، A. (2005) '"Great Expectations?": A Review of the Role of Prisoners' Families in England and Wales'، Selected Papers from the 2004 British Criminology Conference، Volume 7، University of Portsmouth، 6–9 July 2004، URL: http://www.britsoccrim.org/v7.htm
[25] Niven، S. and D. Stewart (2005) 'The Role of Family and Friends in Successful Resettlement'، Prison Service Journal 159: 4-21، p12

احمد عوض بلال، علم العقاب، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1984

أسماء عبدالله التويجري، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011

طارق عبد الوهاب سليم، المدخل في علم العقاب الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999

علي الخلف، سلطان الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، 2008

فاروق عبد السلام، العود إلى الجريمة من منظور اجتماعي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1988

محمود نجيب حسني، علم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Andrew H (2018)، Mind the gap: Sentencing، rehabilitation and civic purgatory، Probation Journal، Vol. 65(3) 285–301
Carlen، P. (1994) 'Crime، Inequality and Sentencing'، in A. Duff & D. Garland (eds) A Reader on Punishment. Oxford: Oxford University Press
Doyal، L. & I. Gough (1991) A Theory of Human Needs. Basingstoke: Macmillan
Drakeford، M. & M. Vanstone (1996) Beyond Offending Behaviour. Aldershot: Arena
Earle R (2016) Convict Criminology: Inside and Out. Bristol: Policy Press

Farrall، S. (2002) Rethinking What Works with Offenders: Probation، Social Context and Desistance from Crime. Cullompton: Willan Publishing
H.M. Inspectorates of Prisons and Probation (HMIPP) (2001) Through the Prison Gate: A Joint Thematic Review by HM Inspectorates of Prisons and Probation. London: Home Office
Hollin CR and Bilby C (2007) Addressing offending behaviour: 'What works' and beyond. In: Jewkes Y (ed.) Handbook on Prisons. Devon: Willan.
Mills، A. (2005) '"Great Expectations?": A Review of the Role of Prisoners' Families in England and Wales'، Selected Papers from the 2004 British Criminology Conference، Volume 7، University of Portsmouth، 6–9 July 2004، URL: http://www.britsoccrim.org/v7.htm
Mills، A. and H. Codd (2008) 'Prisoners' Families and Offender Management: Mobilizing Social Capital'، Probation Journal 55(1): 9–24
Niven، S. and D. Stewart (2005) 'The Role of Family and Friends in Successful Resettlement'، Prison Service Journal 159: 4-21
Paylor، I. and D. Smith (1994) 'Who are Prisoners' Families?'، Journal of Social Welfare and Family Law 2: 131–44
Raynor، P. (1997) 'Some Observations on Rehabilitation and Justice'، The Howard Journal 36 (3): pp 248–62
Sami، L، (2005) Rehabilitation: Headline or footnote in the new penal policy?، The Journal of Community and Criminal Justice، vol 52(2):pp 119-135
Visher، C.A. and J. Travis (2003) 'Transitions from Prison to Community: Understanding Individual Pathways'، Annual Review of Sociology 29: 89–113

The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية

Obstacles To Implementing Correctional And Rehabilitative Programs In Penal And Correctional Institutions

Dr. Issam husni Alatrash
Faculty of Law - Al-Istiqlal University (Palestine)
esam_al_atrash@yahoo.com

Abstract:

This study aimed to identify the obstacles to implementing correctional and rehabilitative programs in penal and correctional institutions, by identifying the formal and informal obstacles. In his study, the researcher used the descriptive analytical method. The study reached a set of results, the most notable of which is that establishing penal and correctional institutions according to standards is considered Reform and rehabilitation and the cost of accommodation for an inmate are among the most material obstacles. The weakness of human competencies specialized in reform and rehabilitation and their confinement to the military rather than the civilian side is considered one of the most significant human obstacles. The failure of national legislation related to reform and rehabilitation to keep pace with international standards is considered one of the most legislative obstacles, and the lack of acceptance of Inmates, their adaptation by society, and their stigmatization as criminals are among the most societal obstacles. Weak familial and familial support for inmates throughout their sentence and after release is considered one of the most significant family obstacles. The study recommended a set of recommendations to overcome these obstacles, whether in the financial, human, societal, or Family.

Keywords: obstacles, correctional programs, rehabilitative programs, penal institutions.